



الشركات المتعددة الجنسية وأثارها على التنمية المستدامة في أفريقيا: دراسة في الجغرافيا السياسية

عباس غالي الحديثي خالد محمد بن عمور

قسم الجغرافيا، كلية الاداب، جامعة عمر المختار

Doi: <https://doi.org/10.54172/xqypt268>

المستخلص: لم تعد الدولة الفاعل الوحيد والمالك الرئيسي للقوة والنفوذ على المسرح الدولي في ظل النظام العالمي الجديد، بل أصبحت هناك فواعل جدد ينافسونها في ذلك ، يأتي في مقدمة هذه الفواعل الشركات المتعددة الجنسيات بالإضافة إلى المنظمات العالمية الحكومية وغير الحكومية وغيرها وتمتلك هذه الشركات من عناصر القوة والنفوذ والتأثير ما يجعل الدولة تتراجع أمامها خاصة بالنسبة للدول النامية التي تعتبر المجال الحيوي المضيف لنشاطات هذه الشركات ، تلك النشاطات التي أضرت بالبيئة والإنسان والتنمية وبالتالي بالتنمية المستدامة التي تجمع العلاقة بين هذه المتغيرات الثلاثة في تلك الدول وتأتي في مقدمتها الدول الأفريقية منذ زمن تجارة الرقيق وانتهاء بالمديونية والايذ من هنا يمكن تحديد مشكلة البحث بفحص دور الشركات المتعددة الجنسيات في التأثير على التنمية المستدامة في أفريقيا ، ونتائج ذلك التأثير وآليات تحقيقه وكيفية الاستجابة الأفريقية تجاه تلك الآثار المترتبة على نشاط هذه الشركات ، لاسيما إن دور الشركات المتعددة الجنسيات لم يتم تناوله من قبل الجغرافيين في مجالات مختلفة على الرغم من أهميتها كفاعل عالمي مؤثر .

الكلمات المفتاحية: الشركات المتعددة الجنسيات، التنمية المستدامة

Multinational Corporations and Their Impacts on Sustainable Development in Africa: A Study in Political Geography

Abbas Ghali Alhadithi Khaled Mohamed Bin Amour

Department of Geography, Faculty of Arts, Omar Al-Mukhtar University

Abstract: The state is no longer the sole active player and primary holder of power and influence on the international stage in the new global system. There are now new actors competing with it in this regard. At the forefront of these actors are multinational corporations, in addition to global governmental and non-governmental organizations. These corporations possess elements of power, influence, and impact that cause the state to recede, especially for developing countries that are considered vital arenas for the activities of these companies. These activities have harmed the environment, humanity, and development, thereby undermining sustainable development, which encompasses the relationship among these three variables in those countries. African nations, from the era of the slave trade to debt and AIDS, are particularly affected. Hence, the research problem can be identified by examining the role of multinational corporations in influencing sustainable development in Africa, the resulting impacts, the mechanisms by which they are achieved, and the African response to the consequences of these companies' activities. It is noteworthy that the role of multinational corporations has not been extensively studied by geographers in various fields, despite its importance as a global influential actor.

Keywords: Multinational corporations, Sustainable development.

تقديم :

لم تعد الدولة الفاعل الوحيد والمالك الرئيسي للقوة والنفوذ على المسرح الدولي في ظل النظام العالمي الجديد ، بل أصبحت هناك فواعل جدد ينافسونها في ذلك ، يأتي في مقدمة هذه الفواعل الشركات المتعددة الجنسيات بالإضافة إلى المنظمات العالمية الحكومية وغير الحكومية وغيرها . وتمتلك هذه الشركات من عناصر القوة والنفوذ والتأثير ما يجعل الدولة تتراجع أمامها خاصة بالنسبة للدول النامية التي تعتبر المجال الحيوي المضيف لنشاطات هذه الشركات ، تلك النشاطات التي أضرت بالبيئة والإنسان والتنمية وبالتالي بالتنمية المستدامة التي تجمع العلاقة بين هذه المتغيرات الثلاثة في تلك الدول وتأتي في مقدمتها الدول الأفريقية منذ زمن تجارة الرقيق وانتهاء بالمديونية والايذز . من هنا يمكن تحديد مشكلة البحث بفحص دور الشركات المتعددة الجنسيات في التأثير على التنمية المستدامة في أفريقيا ، ونتائج ذلك التأثير وآليات تحقيقه وكيفية الاستجابة الأفريقية تجاه تلك الآثار المترتبة على نشاط هذه الشركات ، لاسيما إن دور الشركات المتعددة الجنسيات لم يتم تناوله من قبل الجغرافيين في مجالات مختلفة على الرغم من أهميتها كفاعل عالمي مؤثر .

أهداف الدراسة :

2. تحديد مفاهيم جديدة في حقل الجغرافيا ومنها مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات ، والتنمية المستدامة وغيرها التي يمكن أن تدفع بالجغرافيا نحو تناول موضوعات ظلت بعيدة عنها لفترة طويلة رغم أهميتها
3. تشخيص أهم آليات عمل الشركات المتعددة الجنسيات على إضعاف التنمية المستدامة في أفريقيا .
4. تحليل النتائج المترتبة على ضعف التنمية المستدامة في أفريقيا واتجاهاتها .
5. وضع بعض المقترحات التي تمثل الاستجابات من أجل تحقيق التنمية المستدامة والتغلب على الآثار التي تتركها أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات في القارة الإفريقية .

أهمية الدراسة :

1. محاولة تحديد العلاقة بين الشركات المتعددة الجنسيات والتنمية المستدامة وهي من المحاولات النادرة في مجال الجغرافيا .
2. طرح أهم ما يمكن أن تقوم به القارة الأفريقية لمواجهة نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات
3. بيان دور الجغرافيا في تناول فاعل عالمي مؤثر على المسرح العالمي بعد أن قصرت الدراسات الجغرافية السياسية تحليلاتها على الدولة فقط منذ نشأتها كحقل معرفي .

هيكل الدراسة ومنهجه :

ومن أجل تحقيق أهداف البحث فقد تم تقسيمه إلى عدة أجزاء تناول الأول التعريف بالشركات المتعددة الجنسيات وخصائصها وتوزيعها الجغرافي ، ثم تناول التنمية المستدامة من حيث المفهوم والمبادئ والأهداف ورؤية عالم الجنوب لها . أما الجزء الثاني من الدراسة فقد تمثل في آليات عمل الشركات المتعددة الجنسيات في أفريقيا التي ترتبط بالتنمية المستدامة واعتبارها كمدخلات تقود إلى نتائج تؤثر على التنمية المستدامة وقد شكلت هذه النتائج الجزء الثالث من الدراسة . وهي كـمـخـرجـات . ثم كرس الجزء الرابع لتحديد الاستجابات التي يجب أن تقوم بها الدول الأفريقية للحد من آليات ونتائج عمل الشركات المتعددة الجنسيات التي تعد كتغذية عكسية . وهذا يعني أن الدراسة سيستخدم منهج النظم في التحليل . وترجع أهمية المنهج النظمي هنا إلى أنه يساعد على الانطلاق من جميع المستويات التحليلية ، ويفتح آفاق جديدة أمام الدراسة العلمية والشاملة للظواهر ، والتوصل إلى استنتاجات عامة وربما التوصل إلى القوانين .

1- تحديد المفاهيم والخصائص :

أ -الشركات متعددة الجنسيات :التعريف والخصائص
قبل الدخول في تفصيلات موضوع الدراسة لابد من تقديم يوضح التطور الذي حصل في النظام الدولي وتحوله الى نظام عالمي وأثر ذلك على اتجاهات الجغرافيا السياسية .
إن التغيرات التي حصلت في هيكلية النظام الدولي وتفاعلاته التي بدأت بالظهور بشكل واضح ، منذ بداية الثمانينات ، والتي انتهت بانهيار النظام الدولي القديم المنبثق عن الحرب العالمية الثانية والقائم على القطبية الثنائية (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي)

بمفاهيمها وسلوكياتها ، وذلك بالانهيار الجيوبولتيكي للاتحاد السوفيتي ، وتوجه النظام نحو قطبية أحادية غير مستقرة (الولايات المتحدة) مبشر بنظام عالمي جديد ، مختلف نسبيا في الأهداف والموضوعات والفواعل والمدرجات والآليات والتشكيلات . ولعل من الضروري أن نشير بتفصيل بسيط الى أن هناك ثلاثة أبعاد في النظام العالمي الجديد أخذت دورها بالفعل في التأثير على التطورات في الجغرافيا السياسية وذلك بقدر تعلقها بموضوع هذا البحث ، وهي :-⁽¹⁾

1- عدد الفواعل وشكلها وهو الأمر الذي يشير عامة الى حجم النظام العالمي والأنماط المختلفة للهويات التي تكونه .

2- عدد ونمط الموضوعات التي تشغل مداوات المؤتمرات والندوات والهيئات العالمية والتي تأخذ المقدار الأكبر من اهتمام الفواعل ومواردها .

3- هيكل التفاعل وهو الأمر الذي يشير الى نمط العلاقات بين هذه المقومات في النظام في تفاعلاتها مع الموضوعات . ويمكن تقسيم هذه المقومات الثلاث لشكل النظام العالمي الجديد الى عناصرها الأولية الرئيسية في الشكل رقم (1)

ويمكن أن يضاف الى ذلك التحدي الخطر الذي واجهه علم الجغرافيا كما هو واضح في المناقشات العامة التي تمت في أوائل السبعينات من القرن العشرين والتي تركزت حول :

أ- وجوب اتجاه البحث الجغرافي نحو الموضوعات المجتمعة التي تهتم أفراد المجتمع مثل التلوث ، الفقر ، الرعاية الاجتماعية .

ب- الحاجة الماسة الى الاشتراك في عمليات التخطيط ووضع السياسة العامة .

ومما يساعد الجغرافيون على تبني مواقف واتجاهات جديدة هو نمو العلاقات بين الجغرافيا والعلوم الأخرى . وقد أدت هذه الانفتاحية الى توسع المجال الفكري للجغرافيا السياسية من حيث الشمول والعمق .

إن المتغير التكنولوجي والطبيعة الجديدة للنظام العالمي علاوة على الاتجاهات الحديثة في فروع المعرفة الأخرى وضغطها على الجغرافيا ، دفعها الى التكيف مع المتغيرات الجديدة . وظهرت آثار هذه التحولات في ميدان الجغرافيا السياسية في عدة مجالات⁽²⁾ ، ولعل أهمها كان التغيير في وحدة التحليل Unit Analysis إذ لم تعد الدولة الوحدة التحليلية الوحيدة او الرئيسية في الدراسات الجغرافية السياسية المعاصرة كما كانت قد حددتها التعريفات التقليدية للجغرافيا السياسية .⁽³⁾ وكان ذلك مسموحا عندما كان النظام الدولي قاصرا على فاعل دولي واحد وهو الدولة ، أما الآن فقد أصبح هناك فواعل مؤثرين على المسرح العالمي أضيفوا الى الدولة وأكثرهم تأثيرا ونفوذا فاعلين هما الشركات المتعددة الجنسيات ، والمنظمات العالمية الحكومية وغير الحكومية .

إن القوة الاقتصادية -السياسية للشركات المتعددة الجنسيات دفعت أحد الجغرافيين السياسيين المشهورين الى التنبيه من خطورتها على مستقبل الدول الوطنية⁽⁴⁾ Nation-State بسبب طغيان نشاط هذه الشركات وسيطرتها على إدارة الاقتصاد العالمي وعولمته ، وقدرتها بالتالي على منافسة الدولة في صياغة السياسة العالمية وأجندتها .

إذن إن التنظيم المكاني للنشاط السياسي سوف لا يقتصر على فعل الدولة وإنما على مشاركتها مع أفعال الشركات متعددة الجنسيات ، والمنظمات العالمية حول المواضيع التقليدية والجديدة التي تتناولها الجغرافيا السياسية ومن بين هذه المواضيع قضية البيئة والتنمية المستدامة .

تعريف الشركات المتعددة الجنسيات

يعود تاريخ الشركات المتعددة الجنسيات الى القرن السادس عشر ، حيث شهد قيام شركة الهند الشرقية التي سيطرت على اقتصاديات المستعمرات البريطانية في الهند والدول الآسيوية الأخرى ، وشركة خليج هدسون التي سيطرت كذلك على المستعمرات في أمريكا الشمالية . لكن العالم عرف أولى الشركات متعددة الجنسيات بشكلها الحديث في أوروبا في أوائل القرن التاسع عشر إذ قامت شركة SA- COCKERIL في بروسيا عام 1815 وشركة باير BAYER في ألمانيا عام 1863 ونستلة NESTLE في سويسرا عام 1867 ، و SOLVAY في بلجيكا عام 1881 ، ومثلن MICHELIN في فرنسا ، و LEVER في بريطانيا . 1893

أما تعريف الشركات متعددة الجنسيات فلا زال يثير الجدل مما يترتب عليه صعوبة وضع تعريف شامل لهذه الظاهرة لتعدد أبعادها الاقتصادية والتنظيمية والقانونية إلا أن الأمم المتحدة قد عرفت الشركات المتعددة الجنسيات بأنها الشركات التي تمارس نشاطها في دولتين أو أكثر وفي ظل إستراتيجية للإنتاج توضع في مركز الشركة الرئيسي الذي يقع عادة في دولة رأسمالية متقدمة⁽⁵⁾ .

أما أهم خصائص الشركات المتعددة الجنسيات والتي تعطىها قدرة على التأثير والنفوذ فهي :-

1- **الحجم الكبير** : إن مبيعات الشركات متعددة الجنسيات تفوق الناتج القومي لكثير من الدول فمثلا شركة إيكسون موبيل النفطية بلغت حوالي 201 مليار دولار وهي بهذا تفوق ميزانيات العديد من الدول .

2- **تنوع الإنتاج** : تتبنى الشركات متعددة الجنسيات إستراتيجية التنوع الاقتصادي Diversefication حيث تعمل على تنوع مصادر الدخل من خلال توسيع قاعدة الإنتاج من السلع والخدمات . وقد بلغ عدد السلع التي تنتجها أكبر (100) شركة في العام 2002 بعدد (15) سلعة منها أطعمة واتصالات وبنفط والكرونيات وسيارات وتجارة وكيموايات وأدوية وغيرها .⁽⁶⁾

- 3- **التشتت الجغرافي**: تتجه الشركات متعددة الجنسيات الى توزيع وحدات الإنتاج على عدد كبير من الدول دون أن تفقد وحداتها في الخارج الولاء للمركز الرئيسي . وهذه الشركات تمارس نشاطاتها في المتوسط في إحدى عشر دولة .
- 4- **التفوق التكنولوجي**: إن القدرة الاقتصادية الكبيرة للشركات متعددة الجنسيات وميزة الإنتاج الواسع التي تتمتع بها يوفران لها التخصيصات المالية اللازمة والمختبرات الكافية من أجل البحث والتطوير ، ومواكبة التطور التقني الذي يعد العمود الفقري لها .
- 5- **تركيز الإدارة**: تمارس الشركات متعددة الجنسيات سيطرة مركزية كاملة من نظام انضباطي دقيق وفي إطار إستراتيجية عالمية GLABAL STRATEGY وسيطرة عالمية GOLOBAL CONTROL مشتركة .
- 6- **الاعتماد على العوائد من الخارج**: يقاس اعتماد الشركات المتعددة الجنسيات على العوائد من الخارج بنسبة المبيعات في الخارج الى جلة المبيعات السنوية للشركة أو الى جملة عوائد الشركة ، كما يقاس بنسبة الأصول في الخارج الى جملة الأصول الإنتاجية للشركة .

التوزيع الجغرافي للشركات متعددة الجنسيات ومجالاتها الحيوية

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لم يكن هناك إلا حوالي 3800 شركة . وفي العام 1970 بلغ عددها 4000 شركة أي أنه خلال 35 سنة لم تزد عدد الشركات إلا بحوالي 200 شركة . وفي العام 1991 كان هناك 35000 شركة (7) أي أن العدد قد تضاعف حوالي 9 مرات . وارتفع في العام 1995 ليبلغ حوالي 40000 شركة . أما في العام 2002 فقد بلغ عددها 61582 شركة وعدد فروعها الخارجية قد بلغ حوالي 926948 فرعاً . وقد بلغ عدد العاملين في أكبر مائة شركة عام 2002 حوالي 14332650 عامل . وكانت حصة الدول النامية منها 14192 شركة و 580638 فرعاً (8) .

وقد أشارت قائمة فوتشن لعام 1996 والتي ضمت أكبر 500 شركة نجد أن الأغلبية الساحقة للمقار الرسمية للشركات متعددة الجنسيات موزعة على الثالوث الرأسمالي العالمي (الولايات المتحدة الأمريكية 153 شركة ، وأوروبا 155 شركة ، واليابان 141 شركة).

أما التقرير الاستثماري العالمي لسنة 2004 فقد أوضح أن الشركات الأوروبية قد شكلت النسبة العظمى والأهم بين الشركات المائة الأفضل لعام 2002 حيث احتلت 60 شركة تلتها الشركات الأمريكية حيث بلغت 27 شركة واليابانية 7 شركات . أما المجال الحيوي للشركات متعددة الجنسيات فيقصد به لأغراض هذا البحث هو تلك المنطقة التي تحتوي على موارد اقتصادية وفنية وبشرية كافية ، إضافة الى تمتعها بخصائص تجعلها تمتلك أهمية نسبية لدى الشركات متعددة الجنسيات مثل سعتها كسوق استهلاكية وحرية ممارسة الأنشطة الاقتصادية فيها دون عوائق أو قيود وهي بذلك تشكل بيئة اقتصادية ملائمة للأنشطة هذه الشركات لما فيها من حوافز مالية وضريبية وأيدي عاملة رخيصة وسهولة الحصول على الموارد الأولية . وعلى هذا الأساس فإنه يمكن تحديد مجالين حيويين لهذه الشركات :

أ - المجال الحيوي الأم Home Living Space

ويقصد به المجال الرئيسي والمركزي ويتحدد بدولة الموطن ويمتد الى حدود الثالوث (الولايات المتحدة الأمريكية بناتج قومي إجمالي 10,4 تريليون دولار ، الاتحاد الأوروبي 8,5 تريليون دولار ، واليابان 4,1 تريليون دولار عام 2002) مكونة 72.1% من الناتج العالمي الإجمالي (9) .

ب - المجال الحيوي المضيف Host Living Space

وهو ذلك المجال الذي يقوم بإنتاج المواد الأولية ويقدم سوقاً كبيرة للمنتجات الصناعية ، وتتوافر فيه مصادر العمل الرخيص ويقدم التسهيلات الضريبية والتشريعية ، وبهذا فهو يشمل بدرجة أساس عالم الجنوب الذي يتألف من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية التي تجمعها جملة من الخصائص تجعلها وحدة متشابهة وتشكل مجالاً حيويًا للشركات متعددة الجنسيات وهذا المجال يضم 27.9% من الناتج الإجمالي العالمي البالغ 31,9 تريليون دولار عام 2002 .

ب - التنمية المستدامة: المفهوم والأهداف والمبادئ

الشائع أن مفهوم التنمية المستدامة قد طرح من قبل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية The World Commission On Environment And Development التابعة للأمم المتحدة التي أصدرت تقريرها عام 1987 تحت عنوان (مستقبلنا المشترك Our Common Future) وجاء تعريف التنمية المستدامة على أنها (التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم (وهي تحتوي على مفهومين أساسيين: (10)

- 1- مفهوم الحاجات خصوصاً الحاجات الأساسية .
 - 2- فكرة القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة للاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل .
- ونشر مفهوم التنمية المستدامة على نطاق واسع من قبل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي . UNEP وأصبح للمفهوم طينياً وعقدت له سلسلة من المؤتمرات المسبسة بشكل كبير ، وحلقات نقاش وبرنامج أخذت تقحم أو تستعمل البعد البيئي في التفكير في الاستراتيجيات الوطنية والعالمية للتنمية .

وهناك من يعتقد بأن مراجعة التعاريف تظهر أنه على الرغم من القبول الواسع لمفهوم التنمية المستدامة فإنه ليس هناك تعريف منفرد يحوز على رضی الجميع (11) على الرغم أن معظم التعاريف بنيت اعتماداً على وجهة نظر تم توضيحها من قبل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (لجنة برونتلاند (المذكورة أعلاه، إلا ان التعريف الملائم لقارة إفريقيا للتنمية المستدامة هو ما ذكره باربير

- Barbier بأنها تنمية تهدف الى تقليل الفقر المطلق لفقراء العالم من خلال تأمين مصادر رزق ثابتة تقلل الى الحد الأدنى من استنزاف الموارد والتآكل البيئي ، والتمزق الثقافي وعدم الاستقرار الاجتماعي .⁽¹²⁾
- أهداف التنمية المستدامة
- أشار تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية الى أن الاهداف الملحة لسياسات البيئة والتنمية النابعة عن مفهوم التنمية المستدامة تشتمل على الأمور التالية:⁽¹³⁾
- 1- تجديد النمو
 - 2- تغيير نوعية النمو
 - 3- تلبية الحاجات الأساسية للعمل ، والغذاء ، والطاقة ، والماء ، والمرافق الصحية
 - 4- تأمين مستوى سكاني مستديم
 - 5- حفظ قاعدة الموارد وتعزيزها
 - 6- تعديل الاتجاه التكنولوجي والسيطرة على المخاطر
 - 7- دمج مسائل البيئة والاقتصاد في صنع القرارات .
- كما أشارت اللجنة الى أن السعي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب:⁽¹⁴⁾
- 1- نظاماً سياسياً يؤمن المشاركة الفعالة للمواطنين في صنع القرار
 - 2- نظاماً اقتصادياً قادراً على إحداث فوائض ومعرفة فنية قائمة على أسس الاعتماد الذاتي والاستدامة
 - 3- نظاماً اجتماعياً يقدم الحلول للتوترات الناجمة عن التنمية غير المتناغمة
 - 4- نظاماً إنتاجياً يحترم واجب الحفاظ على القاعدة البيئية للتنمية .
 - 5- نظاماً تكنولوجياً يبحث باستمرار عن حلول جديدة
 - 6- نظاماً دولياً يربط الأنماط المستديمة للتجارة والتمويل
 - 7- نظاماً إدارياً مرناً يمتلك القدرة على التصحيح الذاتي .
- واعتماداً على ما سبق حاول باربير ان يحدد أربع سمات أساسية للتنمية المستدامة هي:⁽¹⁵⁾
- 1- التنمية المستدامة تختلف عن التنمية بشكل عام في كونها أشد تداخلاً وأكثرها تعقيداً وبخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية .
 - 2- التنمية المستدامة تتوجه أساساً الى تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقراً في المجتمع وتسعى الى الحد من تفاقم الفقر في العالم .
 - 3- للتنمية المستدامة بعد نوعي يتعلق بتطوير الجوانب الروحية والثقافية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات .
 - 4- لا يمكن في حالة التنمية المستدامة فصل عناصر ومقاييس مؤشراتها لشدة تداخل الأبعاد الكمية والنوعية .
- إن للتنمية المستدامة أهدافاً ومحتوى وتاريخاً يلخصها الشكل رقم (2) .

شكل رقم (2) تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

المرحلة	مفهوم التنمية	الفترة الزمنية / بصورة تقريبية	محتوى التنمية ودرجة التركيز	أسلوب المعالجة	المبدأ العام للتنمية بالنسبة للإنسان
1	التنمية = النمو الاقتصادي	نهاية الحرب العالمية الثانية - منتصف ستينات القرن العشرين	- اهتمام كبير ورئيس بالجوانب الاقتصادية . - اهتمام ضعيف بالجوانب الاجتماعية - إهمال الجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية / تنمية من أجل الإنسان
2	التنمية = النمو الاقتصادي + التوزيع العادي	منتصف الستينات - منتصف سبعينات القرن العشرين	- اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية - اهتمام متوسط بالجوانب الاجتماعية - اهتمام ضعيف بالجوانب البيئية .	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية / من أجل الإنسان . الإنسان وسيلة التنمية / تنمية الإنسان .
3	التنمية الشاملة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالمستوى نفسه	منتصف السبعينات - منتصف ثمانينات القرن العشرين .	- اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية . - اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية . - اهتمام متوسط بالجوانب البيئية .	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية / تنمية من أجل الإنسان . الإنسان وسيلة التنمية / تنمية الإنسان . الإنسان صانع التنمية / تنمية بواسطة الإنسان .
4	التنمية المستدامة = الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بنفس المستوى .	النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين وحتى وقتنا الحاضر .	- اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية . - اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية . - اهتمام كبير بالجوانب البيئية . - اهتمام كبير بالجوانب الروحية والثقافية .	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة تكاملية مع الجوانب الأخرى . (افتراض وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية / تنمية من أجل الإنسان . الإنسان وسيلة التنمية / تنمية الإنسان . الإنسان صانع التنمية / تنمية بواسطة الإنسان .

المصدر : عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنت (التنمية المستدامة) دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007

مبادئ التنمية المستدامة

مما سبق يمكن أن نحدد مبادئ التنمية المستدامة كما يأتي : (16)

1- التصميم البديل للتنمية التي ينبغي تعريفها بيئياً -2. ينبغي إشباع حاجات الجيل الحالي بدون تدهور قابلية الأجيال اللاحقة على إشباع حاجاتهم وهذا يعني تأمين الوصول الى الإنتاجية لأجيال المستقبل -3. إن هؤلاء الذين يجنون ثمار التنمية الاقتصادية اليوم ينبغي أن لا يجعلوا أجيال المستقبل سيئين بإفساد واستنزاف موارد الأرض وتلوثها -4. هناك علاقة تكافلية بين الجنس البشري المستهلك والنظم الطبيعية المنتجة -5. إن البيئة والتنمية ليست قاصرة من ناحية التعاون المتبادل فالبيئة السليمة هي أساسية للتنمية المستدامة والاقتصاد السليم -6. التنمية الاقتصادية التي تؤدي الى تآكل رأس المال الطبيعي غالباً ما تكون فاشلة -7. إن الأخطار البيئية المرتكبة خلال سد الحاجات ماضياً ينبغي أن لا تعاد فالأنماط الماضية للتآكل البيئي ليس من المتعذر اجتنابها -8. التنمية ليست نمو فقط، إذ أنها ينبغي أن تفي بأهداف أوسع للتحوّل الاجتماعي -9. التنمية المستدامة في المدى الطويل ينبغي أن تعمل مع الأيكولوجيا ، والموارد، والناس ، وبرفقة هيئاتهم ومؤسساتهم الخدمية والمظاهر الأخرى للتنظيم الاجتماعي -10. التنمية المستدامة تمتلك مظهران رئيسان : التنمية المستدامة داخلياً ، التنمية المستدامة خارجياً ، وبدونها لا توجد تنمية مستدامة حقيقية -11. التنمية المستدامة مسؤولة بالنسبة للفقراء أي أنها ينبغي أن تؤمن وصول مناسب للفقراء الى سبل العيش المستدامة والأمنة .

هذا وقد اتفق زعماء العالم في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية الذي عقد في سبتمبر عام 2000 على حزمة من الأهداف المحددة زمنياً والقابلة للقياس سميت الأهداف الإنمائية للألفية وتشمل مكافحة الفقر والجوع والمرض، والأمية، والتدهور البيئي، والتمييز ضد المرأة، وحدد عام 2015 كسقف زمني لتحقيق تلك الأهداف.

وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المنعقد في جوهانسبرج بجنوب أفريقيا للفترة من 26 أغسطس إلى 4 سبتمبر عام 2002 أي بعد 10 سنوات على مؤتمر القمة العالمي للبيئة والتنمية المنعقد في يونيو عام 1992 في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل، قد فرضت قضية الشركات متعددة الجنسيات نفسها على أعمال قمة جوهانسبرج ودارت أبرز الخلافات في القمة حول طبيعة الإجراءات التي يجب على الحكومات اتخاذها للسيطرة على الشركات الكبيرة في العالم خاصة في ظل دعوة الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان لهذه الشركات بالالتزام بسلوك مسؤول تجاه البشر والبيئة. وكانت الدول النامية تسعى بصفة عامة إلى وضع آلية لمحاسبة الشركات متعددة الجنسيات على سلوكياتها السلبية في الدول النامية بينما ذهب رأي الدول المتقدمة إلى أنه في الوقت الذي تقدر فيه أهمية هذا الموضوع إلا أن المؤتمر ليس المكان المناسب لمناقشته وتفصيله، ومن الأجدى أن تبحث الأمم المتحدة هذا الملف (17).

2- آليات عمل الشركات متعددة الجنسيات في القارة الأفريقية

أ- التكيف الهيكلي والخصخصة

يبدو للمتتبع والمتعمق أن إحدى آليات المركز الرأسمالي العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة حالياً وشركاته المتعددة الجنسية التي تمثل رأس الحربة لهذا المركز من أجل السيطرة والهيمنة العالمية، هي فرض شروط المنظمات العالمية التي تقود العولمة بمنظورها المتوحش القومي التي تدعو إلى التحول إلى الرأسمالية عبر عمليات التكيف الهيكلي والخصخصة وجعل الدولة في العالم النامي (الأطراف) في خدمة شركات المركز الرأسمالي العالمي.

ولتوضيح هذه الفكرة قدر تعلقها بموضوع البحث نقول أن الدول الأفريقية التي حصلت أغلبيتها على استقلالها السياسي في عقد الخمسينات والستينات الأولى من عقد الستينات من القرن العشرين. فقد أنست السنوات الأولى لما بعد الاستقلال بوجود نوع من التحالف الوطني الذي ضم غالبية القوى الاجتماعية التي أسهمت في النضال إبان فترة معارك التحرير الوطني وقد برز من هذا التحالف قيادات وطنية عسكرية ومدنية. وإن الدولة التي انبثقت من هذا التحالف راحت تعالج مشكلة إعادة بناء أجهزتها من خلال منظومة من الإجراءات التشريعية والإدارية التي استهدفت توحيد الدولة ودعم قوتها، ببناء جيوشها الوطنية وأجهزتها الأمنية الداخلية وإدارتها المختلفة. وخلال هذه الفترة حدثت ممارسات متباينة في مجال التنمية والتصنيع والتحديث وزيادة مستوى المعيشة من خلال الدور المتعاظم الذي لعبته الدولة في السيطرة على ثروات البلاد الطبيعية وتعبئة الموارد المحلية وبناء شبكة البنية التحتية فضلاً عن زيادة الإنفاق العام الموجه إلى الخدمات الاجتماعية (18).

على أن هذا النموذج سرعان ما تعرض للتوتر والتفكك حينما عجزت أنظمة الحكم السائدة عن حل مشكلات الفساد وسوء الإدارة والإثراء غير المشروع وتراكم الثروات دون مبرر والتميز بين المناطق والفئات الاجتماعية والأنشطة. ولهذا فقد شهدت القارة الإفريقية فترة واضحة من الاضطرابات السياسية والاقتصادية الصعبة خلال عقد السبعينيات والثمانينات.

ولكن مهما يكن من أمر، فإن الاستقلال النسبي الذي تمتعت به الدول في مجتمعات ما بعد الاستعمار والذي استمر تقريباً حتى نهاية السبعينات، كان يستند في جوهره على عاملين أساسيين: الأول هو قوة جهاز الدولة، والثاني هو حجم الفائض الاقتصادي الذي تملكه الدولة.

وفيما يتعلق بالعامل الأول، فمن الواضح أنه بالقدر الذي نجحت فيه الحكومات الوطنية في بناء ودعم أجهزة الدولة وتوحيد إدارتها وبناء قواعدها الأمنية، بالقدر الذي نجحت فيه في ممارسة سيادتها الوطنية وفي مواجهة الضغوط الخارجية والتصدي لمواريث الفترة الكولونيالية وللقوى الاجتماعية التي ارتبطت مصالحها بالمستعمر الأجنبي. كما أن استعادة الدولة سيادتها على مقدرات البلاد من ثروات طبيعية واقتصادية وتنفيذها لبعض الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية (مثل قوانين الإصلاح الزراعي، التأميم، واستصدار القوانين المنظمة لقطاع المال والبنوك والتجارة... الخ) كانت تستند على هذا البناء الجديد للدولة وقوته النسبية.

أما عن الفائض الاقتصادي الذي كانت تملكه الدولة فقد كان بمثابة الأساس المادي الذي استندت عليه قوة الاستقلال النسبي للدولة. وهذا الفائض الذي كان تحت تصرف الدولة، قد تمثل في الأرصدة الخارجية التي تراكمت الدولة إبان فترة المناطق النقدية، أو في الفائض الذي نشأ بحكم عمليات التأميم لرؤوس الأموال الأجنبية والسيطرة الوطنية على ثروات البلاد (النفط، والمناجم، ومرافق البلاد الأساسية) (أو في ذلك الفائض الذي نشأ بفعل تعبئة الموارد المحلية أو في الفائض المقترض من الخارج على شكل قروض خارجية).

وفي ضوء الموارد التي وفرها هذا الفائض استطاعت الدولة أن تدعم قوتها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية غير أنه بالقدر الذي ضعف فيه حجم هذا الفائض سواء بفعل الاستنزاف الخارجي) عبر آليات الديون وتدهور شروط التبادل التجاري (أو بفعل الاستنزاف الداخلي) عبر أخطاء السياسة الاقتصادية وعمليات الفساد ونهب القطاع العام والإثراء غير المشروع. (بالقدر الذي ضعفت فيه الدولة وفقدت استقلالها النسبي الذي كانت تتمتع به في السنوات الأولى لما بعد نيل الاستقلال الوطني (19).

وانطلاقاً مما تقدم وفي ظل هذا التغيير الذي حدث في طبيعة الدولة وجدت الشركات متعددة الجنسيات المناخ ملائم لاستعادة نشاطها بقوة في الدول النامية ومنها الدول الإفريقية ليس فقط عبر الاعتماد على المناخ الاستثماري الذي وفرته القوانين والتعديلات الجديد -عن طريق وصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي -كالخصخصة والتكيف الهيكلي ، بل عادة ما تلجأ الى عدة أساليب ملتوية منها استخدام الرشوة والإفساد الإداري وعمل علاقات وثيقة مع المسؤولين في أجهزة الدولة . إن التكيف الهيكلي وأهم ظواهره الخصخصة في الدول النامية وفي مقدمتها الدول الإفريقية له جانبان رئيسيان من منظور التنمية المستدامة .

الأول : إن الحاجة الى زيادة الإنتاجية القصيرة المدى تضع ضغوطاً على الدول من أجل الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية . وفي المدى الطويل ، فإن هذا سيزيد تكاليف تصحيح التدهور البيئي ، وتقليل إمكانية قيام التنمية المستدامة في ضوء مستقبل الموارد مثل الغابات .

الثاني : إن مستوى التشفير الحكومي الضروري لخدمة الدين يقلل قدرة أو طاقة الحكومة لحماية البيئة وإعادة تأهيلها . فالأموال المخصصة لخدمة الدين غير متوفرة للإدارة البيئية (أو في الحقيقة ، البرامج الأوسع لتخفيف الفقر .) إن برامج التكيف الهيكلي المصممة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مكرسة لقضايا الدين DEBT، ففي حين أن بعض الدول التي تحت التكيف الهيكلي تظهر تحسينات في مؤشرات الاقتصاد الكلي التقليدي ، فإن هناك إشارة واضحة بأن هذه العملية قد ضحت بالبيئة . فمثلاً التأكيد على تشجيع نمو الصادرات في ضوء وصفة صندوق النقد الدولي يقود الى إجهاد البيئة بالتعدين المفرط للموارد الطبيعية . وكذلك فإن غانا قد فقدت %75 من مساحة غاباتها خلال تنفيذ وصفة التكيف الهيكلي في الثمانينات . كما أن هناك شواهد على أن برامج التكيف الهيكلي تقود الى تمزقات وتباينات اجتماعية واقتصادية وفئوية (أطفال ونساء) ويفقر المجموعات الأفقر في المجتمع وتزيد من التآكل البيئي .⁽²⁰⁾

كما أن على الجانب الآخر ، فإن شروط التكيف الهيكلي تجعل من صندوق الدولي والبنك الدولي هما المسيطران الفعليان على اقتصاديات الدول الإفريقية . وبالتالي فإن هذه المؤسسات الدولية تؤثر حالياً في التخطيط والسياسة التنموية في الدول النامية الى مديات غير مسبوقة وهما فاعلان هامان في تحديد منظورات التنمية المستدامة .⁽²¹⁾

ب- الفساد السياسي والإداري

ربما كان تعريف الفساد الأكثر ورجاءاً من الناحية العملية ، لاسيما بالنسبة الى العاملين في حقول التنمية كالبنك الدولي (هو) استغلال أو إساءة استعمال الوظيفة العامة من أجل مصالح شخصية.⁽²²⁾

وتتنوع أشكال الفساد والتي يمكن رصدها بدءاً من تقديم عمولات ورشاوى لصغار الموظفين لتسيير إنجاز مصالح شخصية مروراً بتلك الرامية الى إنجاز أعمال تجارية ، انتهاء بتلك المتصلة بالمستويات الحكومية ومشروعات بناء المرافق العامة .

وتعد الدول الإفريقية من بين أكثر الدول فساداً في العالم حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية حيث تراوحت الدرجات الممنوحة للدول الإفريقية جنوب الصحراء عام 2003 ما بين 3.2 - 1.3 درجة على مقياس من عشر درجات . وكذلك الحال بالنسبة لمؤشر الفساد التابع للبنك الدولي عام 2002 حيث جاءت 22 دولة إفريقية جنوب الصحراء من 47 دولة في الربع الأخير من قائمة تضم 195 دولة .⁽²³⁾

ويتمخض عن شيوع ظاهرة الفساد حزمة من الأخطار والتكاليف التي يمكن إجمالها كالآتي :-⁽²⁴⁾

1- إهدار الموارد والتأثير سلبي على معدلات التنمية . 2- تقويض الديمقراطية وسيادة القانون . 3- إحداث تشوهات عميقة في الأسواق وإضعاف روح المنافسة حيث يكون الأولوية لمن يدفع أكثر وليس الأكثر كفاءة .

4- تحويل الأموال المخصصة للتنمية عن أغراضها . 5- الإضرار بقدرة الحكومة على توفير الخدمات الأساسية . 6- تكريس عدم المساواة وتعميق التمايز الطبقي بين الفئات والشرائح الاجتماعية . 7- إضعاف الثقة في مناخ الاستثمار وفي المؤسسات العامة بالدولة . 8- اتساع المجال أمام شيوع الجريمة المنظمة .

9- التعرض لتقليل مساعدات التنمية المقدمة لتلك الدول . 10- المساهمة في تضخم الاقتصاد غير الرسمي

11- تآكل ثقة الأفراد في قدرة الحكومة على الأداء بصورة جيدة .

أما أسباب شيوع الفساد في الدول الإفريقية فيمكن درجتها كما يأتي :-⁽²⁵⁾

1- تواضع الأجور والمرتبات للعاملين في مجال الخدمات المدنية . 2- ضعف الشفافية وآليات الرقابة والمحاسبة في المعاملات الحكومية . 3- عدم كفاءة الأطر القانونية وآليات التنفيذ التي تكفل فاعلية الملاحقات القانونية لعمليات الفساد . 4- افتقار عدد من الدول الإفريقية لأنظمة قضائية كفاء تكفل سرعة محاكمة الفاسدين . 5- شيوع فكرة التسامح مع الفساد وتقبله بين العامة . 6- الانطباعات السائدة لدى الشركات الأجنبية عن إفريقيا والتي تقوم على أن الفساد سلوك شائع في دول القارة الإفريقية وأن الرشاوى عنصر حاسم لتسيير العمل .

وتعمل الشركات المتعددة الجنسية من أجل تحقيق مصالحها وأهدافها في الفوز بالاستثمارات والعقود الى اتباع طرق وأساليب غير مشروعة من خلال دفع عمولات ورشاوى الى ما يسمى بـ (الأجهزة البيروقراطية (خارج المركز الرأسمالي الأم ، بهدف تحفيز هذه الإدارات بالتعجيل في اتخاذ قرارات تنفيذ المشروعات المتعلقة بالبرامج الاستثمارية في دولها دون المرور بمعوقات إدارية ومؤسسية . وقد أظهرت بعض الدراسات أن مديري المبيعات في الشركات الرأسمالية الكبرى يقومون بتعيين وكيل لهم في مختلف

مناطق العالم يكون شخصاً ذا مكانة رفيعة في المجتمع المحلي ويمنحونه عمولة كبيرة تتراوح ما بين 20% - 10% عندما يتم إبرام العقد ، وبذلك لا تكون الشركة قد أقامت علاقة مباشرة غير مشروعة مع الأشخاص من صانعي القرار في الدول النامية . كما تعد هذه الشركات المرتكز الفاعل الذي تعول عليه الأحزاب السياسية المتصارعة لتسخيرها في خدمة أغراضها ومكاسبها الانتخابية والبرلمانية في الغرب الرأسمالي ، وبهذا فإن نجاح الديمقراطية الغربية قد ارتهن بالقدرة على شراء الأصوات والذمم بالاعتماد على الفساد الاقتصادي كوسيلة فعالة للفساد السياسي⁽²⁶⁾

إن الفساد الذي تقوم به هذه الشركات لا يعرف الحدود بل ينتقل عبر الحدود ويتمشى مع نظام العولمة ، وبالتالي لا بد من محاربه على المستوى الدولي حيث بات من الصعب على دولة مفردتها مكافحة الجريمة المنظمة و المافيا التي أضحت أكثر القطاعات الاقتصادية نمواً محققة أرباحاً بمليارات الدولارات . وفي إطار الحديث عن الترابط بين الفساد الوطني والفساد الدولي أجمع الدارسون على أن الدول الغنية هي المسؤولة عن الفساد الدولي . فالشركات متعددة الجنسية هي التي ترشوا حكومات العالم النامي ، كما أن تشريعات هذه الدول تبيح لشركاتها بالرشوة بالخارج .⁽²⁷⁾ يتضح مما سبق أن الشركات متعددة الجنسيات اتخذت من ظاهرة الفساد على المستوى الدولي آلية لتحقيق أهدافها في ظل نظام عالمي جديد يبيح ذلك ويضفي عليه المشروعية مادام يحقق الأهداف التي يسعى إليها .

3- آثار عمل الشركات متعددة الجنسيات على القارة الإفريقية

أ - حروب الموارد

تمثل القارة الإفريقية مثالا لتحقيق فرضية العلاقة بين الصراعات والموارد، فقد ارتبط معظم حروب القارة بالسيطرة على الموارد وإذ مثلت تلك الموارد مغنماً اندفع الفرقاء السياسيون في الداخل لنيل أكبر نصيب ممكن منه خاصة مع غياب آليات وديمقراطية تضمن العدالة الاقتصادية والاجتماعية ، إلا أن العامل الخارجي المتمثل في الشركات المتعددة الجنسية ساهم بدرجة كبيرة في تعميق الصراع على هذه الموارد .⁽²⁸⁾

وبعد انتهاء الحرب الباردة وفي ظل العولمة أصبحت الشركات المتعددة الجنسية تلعب دوراً مؤثراً في صنع السياسات الداخلية والخارجية للدول الإفريقية مستفيدة من مفهوم (الدولة - العصابة) الذي كرسه بعض النظم الإفريقية وحركات التمرد والتي مولت حروبها عبر استنزاف مواردها مقابل الحصول على السلاح كما حدث في ليبيريا وسيراليون والكونغو الديمقراطية وانغولا والسودان ، حتى عندما تشهد مناطق الصراع في أفريقيا استقراراً أثر اتفاقيات السلام كما حدث في السودان وانغولا فإن الشركات بدت فاعلة في هذه المرحلة عبر الدخول في علاقات مع الأنظمة السياسية لنيل أكبر قدر ممكن من الموارد الإفريقية في مرحلة السلام .

وتمتاز أفريقيا بوفرة الموارد بالرغم من أن النشاط الاستخراجي الأولي يعد القطاع السائد في الحياة الاقتصادية فهو يمثل 90% من النشاط الاقتصادي بالقارة، فمثلاً يستخرج 81% من إنتاج الذهب العالمي من أفريقيا ، علاوة على وجود احتياطي تقدر 90% من معادن النحاس والحديد والألومنيوم واليورانيوم والكروم .⁽²⁹⁾ كما أن أفريقيا تنتج 11% من النفط العالمي ، بالإضافة إلى 77% من إنتاج الماس العالمي ، بالإضافة إلى الموارد الأخرى مثل الأخشاب والمطاط والقطن والكاكاو وغيرها .

ويقترض أن تمثل هذه الموارد أساساً للتنمية لدول القارة ، إلا أنها لعبت دوراً بارزاً في تغذية الصراع عليها بين الفرقاء السياسيين وفي ظل دول لا تدار وفقاً لقواعد الشفافية والعدالة السياسية والاقتصادية وسعى الشركات الكبرى وراء ثروة الموارد في تلك الدول عليه تصبح المتاجرة بين هذه الشركات وأمراء الحرب والمتمردين نمطاً بارزاً في بعض دول أفريقيا .⁽³⁰⁾ وتقدم انغولا مثلاً بارزاً على هذا النمط ، فالحرب استمرت بين الحكومة والمتمردين لمدة 20 سنة وتسببت في مقتل مليون شخص من أجل السيطرة على النفط والماس ، وقد أظهرت تقارير الأمم المتحدة ومنظمات لا حكومية أن قادة الطرفين كانوا يحولون ملايين الدولارات من بيع النفط والماس إلى حسابهم الخاص .⁽³¹⁾

أما الكونغو فهي تعد من أغنى دول العالم من ناحية الموارد فقد شهدت حرباً منذ عام 1998 ولمدة خمس سنوات بين المتمردين والحكومة للسيطرة على مناطق الذهب والماس والنحاس والأخشاب والنفط أدت إلى إقبال الدولة بالديون التي وصلت إلى 6.4 مليار دولار بسبب الشركة الفرنسية (ألف أكويتان EIFAQUITAINE) التي ساهمت في نشر الفساد والرشوة في البلاد .⁽³²⁾ كما أن الماس من الموارد التي أثارت جدلاً حول تمويلها للحروب ، فقد كشفت وثائق سرية للأمم المتحدة في عام 2006 عن ضلوع حكومة ليبيريا في عمليات تهريب الماس مقابل السلاح وتزويد المتمردون في سيراليون بالسلاح مقابل تمريره وتسويق الماس إلى الأسواق البلجيكية . كما مولت حركة (يونيتا) في انغولا جزءاً من حربها عبر بيع الماس وتهريبه خاصة وأنها كانت تسيطر على 30% من مساحة انغولا .

ومثل مورد الخشب أحد أسباب الحروب في دول ساحل العاج وليبيريا وسيراليون إلى حوض الكونغو في وسط القارة ، حتى أن المم المتحدة وصفته بخشب الصراع ، فقد اشتعلت شركة DHL الدنماركية - إحدى الشركات الضخمة في مجال الأخشاب - الأوضاع في ليبيريا وقامت بشراء الأخشاب من المتمردون .

إن معظم الحروب السابقة ما هي إلا نماذج لحروب الموارد في إفريقيا وهي حروب أهلية تدعمها الشركات المتعددة الجنسية من أجل تحقيق أهدافها في الحصول على الموارد . فقد أصبحت حروب الموارد هي النمط السائد لأغلب حروب القارة وهذه الحروب

فرضت ضريبة هائلة على الحياة البشرية في القارة وترافقه في حالات كثيرة بضرر بيئي شديد⁽³³⁾ وانعدام لعمليات التنمية ، فالدول الأفريقية سوف تفقد فرص عظيمة في مجال تحقيق التنمية المستدامة في ظل استمرار الحروب على مواردها . ومع حتمية أن حروب الموارد ستصبح في السنوات المقبلة هي السمة الأبرز في النظام العالمي لسيطرة الاعتبارات الاقتصادية على العلاقات الدولية فإن معظم حروب الموارد في المستقبل سوف تقع في دول العالم النامي وخصوصا في البلدان التي تكون فيها الحكومة الوطنية ضعيفة أو فاسدة⁽³⁴⁾ .

ب - دفن النفايات في القارة الإفريقية

مع تطور الاقتصاد والتنمية وخاصة قطاعات الصناعة والنقل والطاقة ظهرت مشكلة النفايات الخطرة والتي توجد في التربة والهواء والمياه والغذاء ..بسبب خطورة هذه المواد فإن الكثير من الدول تمنع استقبالها وبالتالي يتم تهريبها أحيانا لدفنها في الدول الفقيرة .

النفايات هي مواد أو أشياء يتم التخلص منها أو يلزم التخلص منها طبقا لأحكام القانون الوطني ، وبعض النفايات المتخلفة عن النشاطات البشرية توصف بأنها نفايات خطيرة . ورغم أن المصطلح له دلالة مختلفة بمختلف الدول فإن النفايات التي تشمل مكوناتها على المركبات المعدنية أو مذيبيات عضوية مهلجنة أو مركبات عضوية مهلجنة وأحماض أو اسبوستوس أو مركبات فسفورية عضوية أو مركبات السيانيد العضوية أو الفينول أو غيرها فيعتبر مواد خطيرة . أفادت التقديرات أن حجم الإنتاج العالمي من النفايات الخطرة يقارب (338) مليون طن في السنة منها (275) مليون طن (81%) تنتجها الولايات المتحدة وحدها . وعلى سبيل المقارنة فإن توليد النفايات الخطرة في ماليزيا هي (417000) طن في السنة وفي تايلاند (22000) طن في السنة⁽³⁵⁾ .

وتقدر مصادر أخرى إجمالي النفايات النووية والخطرة في العالم بما يتراوح بين 420 - 400 مليون طن سنويا وإن % 90 من هذا الإنتاج يتم في الدول الصناعية الكبرى و % 30 منها يدفن في دول العالم النامي . وهناك دراسات تشير إلى أن النفايات الصناعية الخطرة تشكل ما بين % 20 و % 30 من إجمالي المخلفات في العالم وهي تزداد بنسبة % 3 سنويا الأمر الذي يجعل مشكلة دفنها مشكلة متنامية بدورها .

من الثابت أن دول العالم النامي والدول الإفريقية على وجه الخصوص تعد (مزبلة العالم) للتخلص من النفايات النووية والخطرة . وأكد مسؤولون في برنامج حماية البيئة التابع للأمم المتحدة في نيروبي أن 12 دولة أفريقية قد وقعت عقودا أو أنها قيد التفاوض حول عقود أو أنها تلقت عروضاً لقبول دفن نفايات الدول الصناعية في أراضيها ومن الدول التي أثارت ضجة كبيرة حول النفايات الخطرة بأراضيها نيجيريا حيث تم اكتشاف صفقة ضخمة لدفن النفايات بها قدرها البعض بحوالي 4 آلاف طن بها مخلفات إشعاعية تم عقدها في 11. 6. 1988 بين شركة إيطالية وتورط فيها بعض المسؤولين الحكوميين .

وفي نفس الوقت فقد تسربت الشائعات من غرب أفريقيا في أوائل مايو 1988 عن وصول شحنة غامضة من مواد غير معروفة سرا إلى بعض موانئ أفريقيا الصغيرة وتسرب أول تقرير من غينيا يقول أن هذه المواد تسببت في قتل الأشجار في جزر دواوس على الساحل الغيني بالقرب من العاصمة كوناكري مما يسبب في أزمة دبلوماسية بين غينيا والنرويج . ومن جانب آخر فقد اكتشف المهتمون بالبيئة في السوق الأوروبية المشتركة أن شركة أمريكية -أوروبية وقعت عقدا مع حكومة غينيا بيساو لدفن 2.5 مليون طن من النفايات الخطرة مقابل 140 مليون دولار . وأيضا العقود الموقعة بين حكومتي الكونغو والسنغال مع شركات أمريكية لتخزين النفايات بأراضيها مقابل مئة دولار للبرميل الواحد . وهناك مثال آخر ما حدث في ليبيريا من محاولة لبناء مستعمرة لدفن النفايات الألمانية بأراضيها .

كذلك كشف النقاب عن وجود عقد يقضي بدفن خمسة ملايين طن من المخلفات الصناعية الخطرة في دولة بنين مقابل 125 مليون دولار وذلك كأمثلة عن الاتفاقيات الرسمية التي تعقد بين الشركات الأمريكية والأوروبية وبين بعض الحكومات الإفريقية ناهيك عن حالات أخرى لدفن النفايات في القارة بطرق غير مشروعة ودون علم الحكومات .

بالإضافة إلى ذلك فقد ترددت أنباء حول اتفاق موريتاني -إسرائيلي لدفن النفايات النووية بموريتانيا وذلك نقلا عن صحيفة (الأحداث) المغربية المستقلة من مصادر موثوقة ... وفقا لبيان أصدرته أحزاب المعارضة الموريتانية في 12. 12. 1998 أن

خطر النفايات النووية والإسرائيلية لا يقتصر على موريتانيا وحدها بل يهدد أيضا شعوب المغرب العربي وغرب أفريقيا⁽³⁶⁾ . كما قات شركة هولندية في أغسطس 2006 بالتخلص من 550 طن من النفايات الخطرة في ساحل العاج بتكلفة 20 ألف دولار ، في حين أن تكلفة التخلص منها في محرقة روتردام 600 ألف دولار مما أدى إلى وفاة بعض الأشخاص وإصابة آخرين بالتسمم⁽⁴⁷⁾ .

أسباب تصدير النفايات إلى دول أفريقيا النامية

1- ارتفاع تكاليف التخلص من النفايات ارتفاعا كبيرا في الدول الصناعية مقارنة بتفريغ هذه النفايات في الدول النامية عامة وأفريقيا خاصة . فعلى سبيل المثال يكلف التخلص من طن واحد من ثنائي الفينيل المتعدد الكلورة في محرقة مرتفعة الحرارة 2500 دولار ولكن رميه في إحدى الدول النامية لا يكلف أكثر من 85 دولار .

- 2- لا يوجد لدى غالبية الدول النامية والإفريقية بشكل خاص تشريعات بيئية تمنع إدخال النفايات الأمر الذي يجعل أراضيها سهلة لدفن النفايات الممنوعة في الدول الصناعية .
 - 3- مما زاد من حجم النفايات والمنتجات الجانبية الصناعية السامة والخطرة المصدرة الى الدول الإفريقية حاجتها الى الدخل المالي الذي تكتسبه من قبول هذه النفايات والمنتجات من الشركات الغربية .
 - 4- مما سهل تجارة النفايات السامة والخطرة بين دول صناعية ودول نامية وجود شبكات النقل والاتصالات الزهيدة التكلفة نسبيا .
 - 5- شجعت الشواغل البيئية في الدول المنتجة للنفايات على تصدير هذه النفايات الى الدول النامية ومنها الدول الإفريقية ، إذ حينما تزايدت معارضة السكان في الدول المنتجة للنفايات لإلقاء النفايات في الأراضي القريبة منهم أصبح من الصعب على الهيئات والشركات أن تجد أماكن يمكنها أن تلقي نفاياتها فيها مما زاد من تكاليف إلقاء النفايات فاتجهت هذه الهيئات والشركات الى الدول النامية .
 - 6- للديون الواقعة على الدول النامية وعلى رأسها الدول الإفريقية أثر في توجيه نقل النفايات من دول الشمال الى دول الجنوب . وبالنظر الى نشوب أزمة اقتصادية حادة في دول الجنوب في ثمانينات القرن العشرين فقد كان عدد الدول النامية التي دخلتها نفايات تلك الفترة بالذات كبيرا .
 - 7- بسبب حاجة القارة الإفريقية الماسة الى العملات الأجنبية كان كثيرون من تجار النفايات يستهدفون تلك القارة بالنظر الى أن تكاليف الشحن بالسفن لم تكن شديدة الارتفاع ورسوم الإلقاء كانت منخفضة على نحو خاص .
 - 8- نظرا الى أن الدول الإفريقية في كل الحالات تقريبا تتفقر الى الوسائل اللازمة للتحقق من محتويات كل صهريج يدخل أراضيها أو مياها الإقليمية فقد سهل ذلك إرسال النفايات إليها .
 - 9- فضلا عن ذلك تزداد الصراحة التي تصدر بها النفايات الخطرة لـ (مزيد من الاستعمال . (فمنذ أوائل التسعينات كان ينقل 90% من جميع صادرات النفايات الخطرة الى الدول النامية من أجل مزيد من استعمال تلك النفايات . فعلى سبيل المثال عرضت شركات كثيرة متاجرة بالنفايات على كثير من الدول الإفريقية مثل أنغولا إقامة مصانع لتوليد الطاقة إذا قبلت أنغولا مقابل ذلك النفايات الخطرة وقودا لتشغيل المصانع . غير أن حرق هذه النفايات يوجد أحيانا كثيرة مواد سامة أشد خطرا من خطر النفايات في شكلها الأصلي .⁽³⁸⁾
 - 10- الفساد السياسي الذي ينخر القارة الإفريقية يضمن إبرام الصفقات لاستقبال النفايات الخطرة .
 - 11- كذلك ساهمت عوامل أخرى في زيادة حالات التخلص من النفايات بطريقة غير مشروعة في العديد من الدول الإفريقية منها الزيادة المستمرة في معدلات التصنيع في الدول الصناعية ، والتي تصاحبها زيادة مماثلة في إنتاج النفايات الخطرة ، فقد تضاعف الإنتاج العالمي السنوي من النفايات بأكثر من مائة ضعف في النصف الثاني من القرن العشرين⁽³⁹⁾ .
- تقود عملية دفن النفايات في الدول النامية وبشكل خاص في أفريقيا الى ظهور آثار التلوث من النفايات التي تتجلى في اعتلال الناس وانخفاض الإنتاجية الزراعية للأرض وتلوث سلسلة الغذاء والمياه الجوفية والضرر بالحياة البرية والتنوع الإحيائي ...ولا يمكن لهذه العملية سوى النيل من أفاق التنمية الاقتصادية في المستقبل وبالتالي تؤدي الى دائرة مفرغة من الفقر والضرر الذي يلحق بالبيئة . مع العلم بأن استيراد النفايات الخطرة الى داخل أفريقيا لأي سبب تعتبر عملا غير مشروع وفعلا مجرما بمقتضى المادة 4 / 1 من اتفاقية باماكو لعام .⁽⁴⁰⁾ 1991

4- الاستجابات الممكنة للدول الإفريقية تجاه الشركات متعددة الجنسيات

أ- استغلال تصارع القوى الكبرى على أفريقيا

لقد حبا الله أفريقيا بالخير الوفير من الثروات الطبيعية، سواء كانت زراعية أو معدنية، وكذلك الثروات البشرية؛ لكنها لم تستفد من هذه النعمة، فمازال هناك 314 مليون شخص أفريقي يعيشون بأقل من دولار في اليوم . وإذا كانت هناك 48 دولة في العالم تعد من أفقر الدول، فإفريقيا وحدها تضم 34 دولة منها، بالإضافة إلى ثلاثة ملايين إفريقي يموتون سنوياً بسبب فيروس الإيدز والملاريا . والسؤال الذي يطرح نفسه هو : لماذا تعد إفريقيا في ذيل أي قائمة للتنمية ؟ هل لظروف داخلها أو خارجها⁽⁴¹⁾ ؟

بيد أن من يعتقدون بأن هناك فرصة لإعادة الاعتبار للقارة وتصبح فاعل في النظام العالمي يرون مدخلاً جديداً للرأسمالية العالمية التي تحاول استغلال ثروات القارة، حيث تتصارع عدة قوى كبرى من خلال شركاتها الكبرى، مثل الولايات المتحدة الاتحاد الأوروبي والصين، فهذه القوى تحاول استغلال ثروات الدول الإفريقية من خلال استثمار شركاتها الكبرى في الموارد الإفريقية، فالدول الإفريقية غنية بالموارد الطبيعية، مثل النفط الذي يمثل مصدر الطاقة الرئيسي في العالم، حيث القارة تنتج 11% من النفط العالمي، حسب إحصائية عام 2005م، أما الاحتياطيات فتقدر بنسبة 8% من الاحتياطي العالمي، تتنافس عدة قوى كبرى على هذا المورد، فالولايات المتحدة الأمريكية تستورد 15% من النفط الإفريقي وتحاول رفع النسبة إلى 25% في عام 2010م، بحكم احتياجاتها للنفط فهي تحاول عقد اتفاقيات عسكرية وتطوير التجارة والقروض مع الدول المنتجة للنفط من أجل الحصول على أكبر إنتاج من القارة بحكم منافسة الصين التي تستورد أكثر من 25% من النفط الإفريقي، وهي تسعى لاختراق عدة دول تسيطر فيها الشركات النفطية الأمريكية، وأبرز مثال على الصراع على النفط بين الولايات المتحدة والصين في النفط السوداني والتشادي . أما الاتحاد الأوروبي فهو يعتمد بشكل أساسي على نفط شمال أفريقيا، إلا أن بعض دول الاتحاد تحاول الاستفادة من النفط

النيجيري، مثل بريطانيا التي تستورد 10% من نفط نيجيريا. (42)

كما أن تنافس الدول الكبرى لا يقتصر على الموارد والثروات الطبيعية على اعتبار أن ما يدفع تلك الدول الكبرى للتنافس هو مصالح شركاتها الكبرى، فهي تسعى إلى تحقيق أكبر إيراد مالي ممكن من خلال فتح أسواق جديدة للمنتجات التي تصدرها، فالتنافس على الموارد وعلى الأسواق وعلى الاستثمار أدى أن تصبح القارة ساحة صراع سياسي واقتصادي بين تلك الدول وشركاتها الكبرى؛ فالصين تسعى إلى تطوير شركة مع الدول الإفريقية يقوم على المساواة السياسية والثقة المتبادلة، والتعاون الاقتصادي ذي المنفعة المتبادلة، والتعاون الثقافي على النقيض من ذلك، تفرض الدول الغربية العديد من الشروط على الدول الإفريقية، وتكون قروض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة الثمانية دائماً عبارة عن حزمة من برامج التعديل الهيكلي . وهنا لابد للدول الإفريقية من إستغلال هذا الصراع بين القوى الكبرى وإعتبارها حرب باردة جديدة كما كان الحال في زمن وجود الإتحاد السوفيتي السابق .

ب - تقوية نزعة الكتلية في أفريقيا

تؤكد معظم الدراسات على أن الدولة الوطنية أصبحت عاجزة عن مواجهة المشكلات الدولية، خاصة في مجالات التنافس الاقتصادي الدولي (43)؛ فمع انتهاء نظام القطبية الثنائية التي كانت مسيطرة على النظام الدولي منذ الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الثمانينيات من القرن العشرين ، بدأ اتجاه دول العالم إلى التكتل الإقليمي من أجل حماية مصالحها، خاصة في ظل نظام العولمة الذي أطلق القدرة التنافسية الدولية على أشدها . ومع تطبيق نظم الاتصالات والمعلومات لدرجة أصبح العالم معها عبارة عن قرية صغيرة يصعب على الدولة حماية مصالحها بل حماية نفسها . ومن هنا بدأت التكتلات الدولية تظهر إلى الوجود من أجل حماية مصالح دول معينة قد يجمعها حيز جغرافي أو مصالح اقتصادية أو سياسية.

وفي سياق الرؤية السابقة نجد أن مستقبل إفريقيا الغنية بمواردها وخبراتها لابد أن يكون في توحيدها، ومن هنا جاءت فكرة الوحدة الإفريقية، ثم الإتحاد الإفريقي الذي انبثق من قمة سرت الليبية (بتاريخ 9/9/1999م)، والذي حل مكان منظمة الوحدة الإفريقية.

ومما لا شك فيه أن إقامة الإتحاد الإفريقي يمثل امتداداً لجهود وكفاح الدول والشعوب الإفريقية في بحثها عن الوحدة والسلام والأمن والتنمية . (44) ومن أجل قيام أي كتل أو اتحاد لابد أن تكون هنالك مجموعة من الدوافع أهمها ما يلي:

1- الدوافع الاقتصادية:

إن فكرة التكتل أو إنشاء الإتحاد الإفريقي تعكس مدى أهمية العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية . فدول القارة غنية بمواردها، مع ذلك معظمها يعاني من المديونية، والفساد والصراعات الأهلية، وسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات . فالتكتل يعمل على توسيع نطاق السوق أمام المنتجات ويزيد من الاستثمار ويساهم في وفرة الصادرات ويزيد من قدرتها على التنافس . (45) ويحول التجارة من خارج التكتل إلى داخله وبالتالي يقلل من التبعية الاقتصادية .

2- الدوافع السياسية:

يعمل الإتحاد الإفريقي وغيره من التكتلات الإفريقية على إيجاد مناخ ملائم لحل المشاكل السياسية للدول الأعضاء بعيداً عن الضغوط والتدخلات الخارجية، خاصة الدول الكبرى وشركاتها، كما أن هذه التكتلات الإفريقية توفر للدول الأعضاء فيه قوة سياسية بسبب تقارب وجهات نظرها، وتشكل التكتلات استراتيجية هجومية أو دفاعية تبعاً للظروف، فالدول الصناعية المتطورة تسعى إلى التكتل بدافع تساموي هجومي، في حين أن الدول النامية تسعى إليها بدافع تنموي دفاعي. (46)

3- الدوافع الاجتماعية:

تساعد التكتلات على الاندماج الاجتماعي بين المجموعات البشرية المختلفة، كما يحصل في الإتحاد الأوروبي . فالتكتلات تساهم في القضاء على البطالة بحكم حركة العمال بين دول التكتل، مما يزيد من رفاهية الطبقات الاجتماعية ، ويقضي على عدة مشاكل اجتماعية.

4- الدوافع العسكرية:

إن الدخول في تكتلات يقلل من احتمالات الصراعات العسكرية بين أطراف التكتل، إذ قد تكون تكاليف هذا الصراع أكثر من منافعه، وبهذا يمكن تفسير انخفاض أو انعدام الصراعات العسكرية والنزاعات بين دول الإتحاد الأوروبي. (47)

إن فكرة الإتحاد الإفريقي مثلاً جاءت كفكرة دفاعية، هدفها تنمية القارة والمحافظة على مصالحها ومواردها في وجه السيطرة الاقتصادية للدول الكبرى وشركاتها، بعكس التكتلات التي بين الدول المتقدمة، مثل الإتحاد الأوروبي، الذي تعكس فكرة إنشائه فكرة التنافس والهيمنة لتحقيق مصالحه ومصالح شركاته الكبرى؛ خاصة في ظل تنافس حاد من القوى الكبرى على موارد القارة الإفريقية، ولذا جاء إنشاء الإتحاد الإفريقي بدافع عدة أسباب من أهمها ما يلي:

1- إن قارة إفريقيا تمتلك مقومات اقتصادية وسياسية وثقافية مشتركة، فأغلب اقتصاديات القارة خضعت للاستعمار، حيث نظم الاستعمار بعض الأنشطة الاقتصادية على مستوى إقليمي، استمرت حتى بعد الاستقلال، كما هو الحال في الروابط النقدية بين فرنسا والدول الفرنكفونية، مما ساعد في تقارب إقليمي بين بعض الدول الإفريقية.

2- تشابه المشكلات التي تواجه دول القارة خاصة مشكلات الفقر، الديون، التنمية، الأمية . وطبقاً لبعض التقديرات يصل إجمال الديون الخارجية المستحقة على الدول الإفريقية حوالي 300مليار دولار سنة (2001)

3- تعاني غالبية الدول الإفريقية من التداعيات السلبية للعولمة، فأغلبها لا يستطيع اتخاذ قرار في توزيع موارده بعد سيطرة

الشركات المتعددة الجنسيات على اقتصاديات هذه الدول.

4- ضعف دور الدولة مع تطبيق برامج التكيف الهيكلي والخصخصة تحت عنوان الإصلاح الاقتصادي المفروض عليها التي أدت إلى بيع الشركات العامة والقطاع العام، مما أدى إلى فقدان هيبة الدول وحدث عدم استقرار سياسي نتيجة فقدان فائضها الاقتصادي .

5- تحتاج معظم الدول الإفريقية للانضمام إلى كتل إقليمية مثل الكوميسا أو الاتحاد المغاربي أو الاتحاد الإفريقي، يتيح لها فرص زيادة استثماراتها ورفع معدلات نموها الاقتصادي، وتخفيض التضخم وتوسيع السوق وزيادة صادراتها من المنتجات لخفض العجز عن موازين المدفوعات وتقوية مركزها التفاوضي مع التكتلات الغربية، وكسر التبعية للدول التي كانت تستعمرها. وتعاني معظم الدول الإفريقية من اختلالات هيكلية في الأوضاع الاقتصادية، حيث تخصص الدول الإفريقية في إنتاج وتصدير سلعة واحدة أو اثنين، وغالباً ما تكون من المواد الأولية، كما هو الحال بالنسبة لأوغندا التي يمثل البن 68% من صادراتها، وزامبيا التي يمثل النحاس 82% من صادراتها، والدول المنتجة للنفط، مثل نيجيريا والجزائر، مما يجعل إنتاجها عرضة للتقلبات من سنة إلى أخرى، كما أن إنتاجية معظم دول القارة منخفضة، وذلك لإنتاج أساليب متدنية تكنولوجياً، ونقص العمالة المدربة، مما ساهم في تواضع مساهمة القارة في التجارة الدولية، حيث وصلت مساهمتها إلى أقل من 2% (48). كما يلاحظ أن الروابط الاقتصادية بين الدول الإفريقية والعالم الخارجي أقوى منها فيما بين الدول الإفريقية "استيراداً وتصديرًا"، حيث تتركز مع عدد محدود من الدول والشركات المتعددة الجنسيات، مما انعكس سلباً على الاقتصاد الإفريقي مما ينعكس سلباً على استنزاف الموارد الطبيعية وزيادة التدهور البيئي .

وبالرغم من وجود مقومات ودوافع قوية لنجاح وتفعيل دور الاتحاد الإفريقي في عمليات التنمية المستدامة بالقارة الإفريقية، فالملاحظ أن فعالية هذا الاتحاد لازالت محدودة في مواجهة تحديات التنمية المستدامة والمشكلات الاقتصادية والسياسية بالقارة، مما يجعلنا نتساءل عن سبب ضعف التكتلات الإفريقية في ظل تأثير تكتلات أخرى، فالقارة الإفريقية دائماً تشكل منطقة نزاع جيوبوليتيكي، تتصارع عليها القوى الكبرى بالرغم من وجود المقومات الأساسية لنجاح أي كتل يقوم فيها.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1- ظهر من خلال الدراسة أن مفهوم التنمية المستدامة يمثل نتاجاً فكرياً غربياً يحتاج إلى تكيف من قبل الباحثين وصناع القرار لكي يتلائم مع متطلبات التنمية في الدول النامية. فهذه الدول لا تشعر بالخطر على نوعية الحياة بل على استمرار الحياة نفسها نتيجة لنقص المياه أو ازدحام المساكن أو انتشار الأمراض والأوبئة والكوارث الطبيعية. والفارق الجوهرى أن هذه المشاكل البيئية التي تواجهها هذه المجتمعات الفقيرة ليست ناشئة عن الإفراط في استخدام التكنولوجيا أو عن الإفراط في التنمية، بل في جانب رئيسي منها عن عدم سيطرة الإنسان على الطبيعة .

2- أكدت الدراسة أن هناك فاعلاً عالمياً جديداً أخذ ينافس الدولة التي كانت وحدة التحليل في مجال الجغرافية السياسية ألا وهو الشركات متعددة الجنسيات نتيجة لقدراتها المالية والتكنولوجية والتنظيمية وانتشارها الجغرافي. فمبيعات شركة اكسون موبيل النفطية البالغ 201 مليار دولار هو أكثر من الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول الإفريقية جنوب الصحراء باستثناء نيجيريا وجنوب أفريقيا والبالغ 190 مليار دولار فقط عام 2002 .

3- يبدو أن التنمية المستدامة تخضع للتحليل المتعدد المعارف Multidisciplinary التي يمكن القول بأنها تتلائم مع التوجهات الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات التي تهتم بالجوانب المادية والمعنوية، وتنتج أنواعاً مختلفة من السلع والخدمات وهذا يعني أن لهذه الشركات آليات متنوعة تستخدمها أثناء اختراقها لمجتمعات الدول النامية ومنها الدول الإفريقية والتي كان أهمها استغلال المنظمات العالمية خاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وذلك لتحويل الدول نحو الرأسمالية عبر التكيف الهيكلي والخصخصة وكذلك عبر الفساد إذ لها دور هام في شيوخ الفساد الدولي والمحلي، إضافة إلى الآلية الثقافية بحكم احتكار هذه الشركات لوسائل الإنتاج الإعلامي والثقافي، علاوة على استخدام الاستثمارات، والعسكر، والنخب، وغيرها من الآليات .

4- إن أهم آثار أو عواقب عمل الشركات متعددة الجنسيات في أفريقيا والتي لم يهتم بها الجغرافيون كثيراً هي الحروب على الموارد، واللاجئون البيئيون، ودفن نفايات الدول الصناعية في عالم الشمال في الدول الإفريقية، إذ لا تكاد تخلو دولة إفريقية بدرجة أو أخرى من هذه الآثار. وإذا أضفنا لها آثار أخرى مثل تدني دليل التنمية البشرية الذي يقوم على ثلاث متغيرات هي: معدل تعليم الكبار - معدل دخل الفرد الحقيقي - معدل أمد الحياة، وهي تمثل ما كان يرف سابقاً بثالوث الجهل والفقر والمرض، حيث تقع أغلب الدول الإفريقية في ذيل قائمة دول العالم في هذا الدليل، إضافة إلى المديونية المثقلة بها، واستنزاف الموارد والتصحر، لاتضح نطاق وعمق آثار الشركات متعددة الجنسيات في أفريقيا .

5- أن الدراسة تؤكد وجود إمكانات متاحة لدى الدول الإفريقية يطرحها النظام العالمي يمكن استغلالها لمواجهة آليات عمل الشركات متعددة الجنسيات وآثار ذلك العمل.

التوصيات

- 1- لعل من اهم التوصيات التي تقدمها هذه الدراسة ضرورة عدم التسليم بشكل جذري بالمفاهيم والمناهج التي تقدمها الدول الرأسمالية أو المنظمات الدولية وإنما ينبغي تكييفها لواقع الدول النامية ومتطلبات تطورها . ومن هذه المفاهيم هو مفهوم التنمية المستدامة الذي يحتاج إلى اعادة التقييم حسب الأولويات التنموية للدول الأفريقية .
- 2- لا بد للدول الأفريقية أن تتخلص من التبعية إلى دول المركز الرأسمالي العالمي الذي تنزعه حاليا الولايات المتحدة الأمريكية , وفك الارتباط مع هذا المركز لاسيما في الوضع الحالي الذي يسود فيه صراع بين القوى الكبرى القديمة كبريطانيا وفرنسا واليابان والولايات المتحدة , والناهضة كالهند والصين للتواجد والتأثير في القارة الأفريقية حيث تبدو حرب باردة جديدة لازالت في مراحلها الأولى .
- 3- التوجه نحو تفعيل الكتلية Blocks في القارة الأفريقية مثل الاتحاد المغاربي , والكوميسا , والاتحاد الأفريقي , واتحاد دول غرب أفريقيا وغيرها وذلك لعدم قدرة الدولة الوطنية على مواجهة متطلبات التنمية المستدامة بمفردها خاصة وأن الكثير من المشكلات البيئية وأثارها تكون من النوع العابر للحدود الدولية وهي تتبادل التأثير من المحلي إلى الإقليمي إلى العالمي وبالعكس .
- 4- على الرغم من عدم قناعتنا بما تدعو إليه دول المركز الرأسمالي العالمي ذات النزعة الإمبريالية من دعوة إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان والحفاظ على البيئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومبادئها , فإن ما يطرح هنا ضرورة تخلص الدول الأفريقية من أزمات التنمية السياسية فيها كآزمة المشاركة , وأزمة الشرعية , وأزمة التوزيع , وأزمة الاندماج الإقليمي والقومي وذلك عبر قيام الحكم الصالح أو السليم good governance بما يتلائم مع الحفاظ على الفائض الاقتصادي للدول وتعزيز استقلالها النسبي الذي تمتعت به في عهد الاستقلال الأول دون تدهور الظروف البيئية .
- 5- يمكن أن تكون احدى الاستجابات الهامة على آثار عمل الشركات متعددة الجنسيات في القارة الأفريقية هو استغلال المؤتمرات والمنتديات العالمية من أجل طرح مصالحها والتفاوض حول حمايتها كما حدث في مؤتمر البيئة والتنمية في مدينة ريو دي جانيرو في البرازيل عام , 1992 ومؤتمر السكان والتنمية في القاهرة عام , 1994 ومؤتمر القمة الاجتماعية في كوبنهاغن عام , 1995 ومؤتمر المرأة في بكين عام , 1995 ومؤتمر المونل في اسطنبول عام , 1996 ومؤتمر التنمية المستدامة في جوهانسبرج عام , 2002 والاستفادة من منظمات غير حكومية في تعزيز موقفاها في هذه المنتديات والمؤتمرات مثل منظمة السلام الأخضر ومنظمة العفو الدولية ومنظمة أصدقاء الأرض وغيرها .

1- للتفصيل حول هيكل النظام الدولي وتطوره التاريخي والتوزيع العالمي للقوة ينظر : عبد المنعم سعيد ، (العرب ومستقبل النظام العالمي (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1987 ، وكذلك :

John R. Short (An Introduction to Political Geography) , Routledge, N. Y., 1993, Part. 1, PP. 5 – 71.

2- حول تحديد هذه المجالات وتحليلها الرجوع الى :
د. عباس غالي الحديثي ، (التطورات الحديثة في الجغرافيا السياسية) ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد 29 ، 1995 ، ص 113-128.

3- يقول دوكلاس جاكسون (لقد سلم الجغرافيون بأن الدولة هي الموضوع الأساسي ومحور الدراسة في الجغرافيا السياسية ، وإن أي كان نوع المشكلات التي تعالجها الجغرافيا السياسية فهي بالضرورة مشكلات تناول وحدة مساحية معينة هي الدولة .

Douglas W. Jackson, (Whilher Political Geography) , Annals of Association of American Ceographers, Vol. 46, 1958, P. 178.

4- Peter J. Taylor, (A Brief Political Geography of states and Government in the twentieth century) Department of Geography, University of Newcastle uponn tyne, seminar Paper No. 56, 1989, P. 55.

5- Unitde nations (multinationals Corporations in World Development) N. Y., 1973, P. 4.

6- Unitde nations (World Investment Report), 2004, P. 312.

7- Unitde nations (World Investment Report), 1992, P. 12.

8- Unitde nations (World Investment Report), 2004, PP. 273 - 274.

9- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (تقرير التنمية البشرية لعام ، 2004 نيويورك، 2004، صفحات متفرقة

10- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ، (مستقبلنا المشترك) ، ترجمة محمد كامل عارف ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 142 ، 1989 ، ص 83.

11- Rudolf S. De Groot, (Environmental Functions as Unifying Concept For Ecology and Economics), the Environmentalist, Vol. 1, No. 2, 1987, P. 123.

12- E. B. Barbier (The Concept Of Sustainable Development), Environmental Conservation , Vol. 14 , No. 2, 1987, P. 103.

13- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ، مصدر سابق ، ص 91.

14- المصدر نفسه ، ص 110 .

15- للتفصيل ينظر :

E. B. Barbier, Op. Cit., PP. 101 – 110.

16- K. Gopal Iyer (Sustainable Development : Ecological and Sociocultural Dimentions) , Vikas Publishing House, New Delhi, 1996, P.5.

17- فرج بن لامة (تحديات التنمية المستدامة (مجلة دراسات "الليبية" ، العدد ، 2003 ، ص 77.

21 رمزي زكي (تأثير برنامج التثبيث والتكيف الهيكلي على طبيعة الدولة في العالم الثالث (الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد 43 ، 1993 ، ص 23 .

22 المصدر نفسه ، ص 24 .

N . Hildyard (The Big Brother Bank) Geographical Magazine , June 1994 , PP . 26 – 28 . 23

24 للتفصيل ينظر :

Robert R. Potter, J. A. Binns, Junifer, A. Elliott and D. smith (Geographies of Development) Longman , Harlow 1999 .

W.Paatii Ofosu . Amash , Raj Soopramanien and Kishor Uperty (Combating Corruption : A Comparative Review of Selected legal Aspects of state practices and Major International Initiatives) World Bank, Washington, D. C., 1999 , P . 2 .

- 27 هشام هيبية (الفساد في افريقيا جنوب الصحراء (مجلة السياسة الدولية ، العدد 160 ، 2005، ص . 209
- 28 المصدر نفسه ، ص . 206
- 29 المصدر نفسه ، ص . 211 – 209
- 30 مظهر محمد صالح ، (الفساد الإداري في ظل العولمة بين التزييف الأكاديمي والتطبيقات الدولية الضالة (، مجلة الحكمة ، بغداد ، عدد 10 ، 1999، ص 79
- 31 العالم السياسي ، 17 / 11 / 1998 ، ص . 11
- 28-خالد حنفي علي (الشركات العالمية :لعبة الصراع والموارد في أفريقيا (مجلة السياسة الدولية ، العدد ، 2007 ، 169 ص.90
- 29-المصدر نفسه ، ص . 91
- 30-المصدر نفسه ، ص . 91
- 31-مايكل كلير (الحروب على الموارد :الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية (ترجمة عدنان حسين ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 2002 ، ص. 215
- 32-خالد حنفي علي ، مصدر سابق ، ص.92
- 33-مايكل كلير ، مصدر سابق ، ص . 236
- 34-المصدر نفسه ، ص . 248 - 239
- 35-باتر محمد علي وردم (العولمة ومستقبل الأرض (الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2003 ، ص . 396
- 36-المصدر نفسه ، ص . 407 – 404
- 37-خالد السيد متولي (تصدير النفايات الخطرة إلى أفريقيا (مجلة السياسة الدولية ، العدد 169 ، 2007 ، ص . 104
- 38-باتر محمد علي وردم ، مصدر سابق ، ص . 410 – 409
- 39-مصطفى كمال طلبية (إنقاذ كوكبنا :التحديات والأمال (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1992 ، ص . 137
- 40-خالد السيد متولي ، مصدر سابق ، ص . 105
- 41-عباس غالي الحديثي ، "الفضاءات التجارية والتحديات التي تواجه إقامة فضاء تجاري عربي :تحليل جيوبولتيكي ، مجلة دراسات شرق أوسطية ، العدد (30 – 29) ، السنة التاسعة ، عمان ، 2004 / 2005 ، ص . 41
- 42-سليم الزريعي ، "الأمة العربية وأفريقيا –وعي مبكر لضرورة التوحد "مجلة المؤتمر ، العدد (67) ، السنة السادسة ، طرابلس ، 2007 ، ص . 24
- 43-عباس الحديثي ، مصدر سابق ، ص . 47 – 46
- 44-المصدر نفسه ، ص . 47
- 45-المصدر نفسه ، ص . 49
- 46-أيمن السيد شبانه ، "الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي –دراسة مقارنة "، مؤتمر حول الإتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية ، جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، القاهرة ، 2001م ، ص 145 – 144
- 47 - <http://www.magnet.unep.org/policy/chapter1.htm>
- 48-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الحكم السليم :تحسين الإدارة الكلية في منطقة الاسكوا (نيويورك ، 2003 ، ص 10 .